ان تحصل عليه، في البداية، من الخارج. اما مفاعل ديمونا الذي لم يحتج سوى وقود اليورانيوم الطبيعي الذي تستطيع اسرائيل ان تنتجه، فقد منحها القدرة على ان تطور، في آخر الامر، موارد الوقود الخاصة بها، والا تخضع برنامجها النووي للتفتيش الخارجي.

## المواد اللازمة

قال ابا ايبان، رسمياً، في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٤، في اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، وكان آنذاك الممثل الدائم لاسرائيل، ان ثمة مصنعاً نموذجياً لانتاج الماء الثقيل قد دخل، بالفعل، طور التشغيل في اسرائيل. وفي العام ١٩٧٩، افاد المعهد الدولي لبحوث السلم في ستوكهولم بانه توجد في اسرائيل منشأة صغيرة لانتاج الماء الثقيل لا يُعرف اسم المقاول الذي بناها او السنة الاولى لتشغيلها.

ويتضمن البرنامج النووي الاسرائيلي اجراء البحوث في مجال استخراج البلوتونيوم. وافادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعهد الدولي لبحوث السلم في ستوكهولم بانه توجد في اسرائيل منشأة نموذجية لاعادة تحضير الوقود المستهلك. وتفيد تقارير بان هذه المنشأة قادرة على معالجة ما يبلغ ٣٤٠٠ كيلوغرام سنوياً من الوقود المعالج بالاشعة، ويمكن ان يستخلص من هذه الكمية ما يتراوح بين ٤ و ٥ كيلوغرامات من البلوتونيوم. وبالامكان، أيضاً، فصل كميات من البلوتونيوم في مختبرات الكيمياء الاشعاعية ( ما يطلق عليها «الخلايا الساخنة» ).

وفي البداية حصلت اسرائيل على امدادات من اليورانيوم الطبيعي في السوق العالمية من عدد من المصادر، وخصوصاً مصادر غربية وافريقية. واستنبط الاسرائيليون، أيضاً، طريقتهم لاستخلاص اليورانيوم من رواسب الفوسفات في صحراء النقب.

وذكرت تقارير ان جنوب افريقيا زودت اسرائيل بكميات من اليورانيوم الطبيعي بدون الاعلان عن ذلك. وافادت تقارير، ايضاً، بان اسرائيل حصلت، بطرق ملتوية، على كميات من اليورانيوم، قسم منها بدرجة عالية من الاغناء.

## مدى تطبيق الضمانات الدولية

لم تنضم اسرائيل، حتى الآن، الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ولم تخضع الجزء الاكبر من مرافقها النووية للضمانات الدولية. وثمة غموض يكتنف طبيعة ونطاق برنامج اسرائيل النووي، ويكتنف المرافق والمواد النووية فيها. ان الضمانات التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اسرائيل تقتصر، فقط، على مفاعل ناحال سوريك الذي وفرته الولايات المتحدة الاميركية، عملاً بالاتفاق الذي أبرمته هذه للتعاون مع اسرائيل، وعلى المواد النووية المقترنة به.

وما من منشأة من المنشآت النووية الاخرى التي تمتلكها اسرائيل خاضعة للضمانات الدولية. ونظراً الى ان اسرائيل ليست طرفاً في اي اتفاق تتعهد بمقتضاه باخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتلك المنشآت النووية الاخرى، فانه لا توجد اية معلومات رسمية حول القسط الاكبر من برنامج اسرائيل النووي الحالي. وفي هذه الحال، فان من المستحيل التيقُّن، بشكل محكم، على اساس المعلومات الصادرة عن المصادر الاسرائيلية الرسمية، من طبيعة